الفهرست (١)

الموضوع	الصفحة
تقديم الكتاب	١
منهاج الدراسة	١٢

مقدمة الإصلاح الإدارى

رسم سياسة رشيدة للاصلاح الإدارى تقوم على أسس علمية ضرورة تفرضها ظروف العصر فى كل الدول وبصفة خاصة فى الدول النامية. ١٤

أولا : عدم تنفيذ القرارات والتوصيات التى صدرت فى شأن الاصلاح الادارى ٢٩

ثانياً : عدم تنفيذ القوانين أو سوء تنفيذها ٣٦

١ ـ قانون انشاء ديوان الموظفين ٣٧

٢ ـ قانون الجمعيات التعاونية الزراعية ٣٩

٣ ـ قانون التكسب غير المشروع ٤٤

٤ ـ قانون الوظيفة الواحدة ٤٧

الباب الأول

الاصلاح الإدارى

ماهيته ـ موضوعه ـ وسائل تحقيقه ٥١

---

(١) وقعت أخطاء مطبعية قليلة فى التبويب فى الصفحات ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ صححت فى الفهرس .

الموضوع	الصفحة
الفصل الاول	
ماهية الاصلاح الادارى وأهميته	٥٣
١ ـ الاصلاح الادارى والتنظيم العلمى	٥٣
٢ ـ أهمية تنظيم الدولة بصفة عامة وتنظيم الجهاز الادارى بصفة خاصة	٥٦
٣ ـ ماهية الاصلاح الادارى	٥٩
الفصل الثانى	
موضوع الاصلاح الادارى	٦١
الفصل الثالث	
وسائل تحقيق الاصلاح الادارى	٦٧
المبحث الأول : تحديد وسائل الاصلاح الادارى بوجه عام	٦٧
المبحث الثانى : تحديد وسائل الاصلاح الادارى فى مصر	٧١
المطلب الأول: الأجهزة والمعاهد التى انشئت لتحقيق الاصلاح الادارى	٧٣
١ ـ المجالس القومية المتخصصة	٧٤
٢ ـ الجهاز المركزى للتنظيم والادارة	٧٦
٣ ـ وحدات التنظيم والادارة ومديريات شئون العاملين ووحدات التدريب	٨٢
٤ ـ معهد الادارة العامة	٩٤
٥ ـ معهد الادارة المحلية	٩٤
٦ ـ المعهد القومى للادارة العليا	٩٥
٧ ـ المعهد القومى للتنمية الادارية	٩٧
٨ ـ النيابة الادارية والرقابة الادارية	١٠١

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : رأينا فى تحديد الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق الاصلاح الادارى وفى مستقبل الأجهزة والمعاهد التى أنشئت لتحقيق هذا الاصلاح .	١٠٨
تمهيد : تحديد الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها فى تحقيق الاصلاح الادارى	١٠٨
تحديد مدى صلاحية الأجهزة والمعاهد القائمة حاليا فى مصر والدور الذى يمكن أن يعهد به إليها فى المستقبل لتحقيق الاصلاح الادارى	١١٥
ـ أولا ـ	
الجهاز المركزى للتنظيم والادارة (الآن الجهاز المركزى للتنمية الادارية) فى حاضره ومستقبله	١١٦
١ ـ طبيعة الجهاز ـ استقلاله ـ رئاسة الجهاز والعاملون فيه	١١٧
٢ ـ علاقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالوحدات والأجهزة الفرعية التى تباشر اختصاصاً مماثلا ولها صلة باختصاصات الجهاز	١١٨
٣ ـ علاقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالحكومة	١٢٠
٤ ـ تحديد الدور الذى يطلب من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة القيام به	١٢٢
ـ ثانياً ـ	
الأجهزة الفرعية والمحلية ذات الصلة بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى حاضرها ومستقبلها	١٢٦
١ ـ نظام الأجهزة المذكورة	١٢٧

الموضوع	الصفحة
أولا : وحدات التنظيم والادارة	١٢٧
ثانيا : مديريات شئون العاملين بالمحافظات	١٢٩
ثالثاً : وحدات التدريب	١٣١
٢ ـ مستقبل مديريات شئون العاملين ووحدات التنظيم والادارة ووحدات التدريب	١٣٢
ـ ثالثاً ـ	
المعهد القومى للتنمية الادارية فى حاضره ومستقبله	١٣٨
ـ رابعاً ـ	
مدرسة الادارة الوطنية فى فرنسا. نموذج يحتذى مع تعديله بما يتفق وظروف بلادنا	١٤١
ـ خامساً ـ	
النيابة الادارية والرقابة الادارية فى الحاضر والمستقبل	١٤٩
الباب الثانى	
أساس الاصلاح الادارى	
علم التنظيم والادارة	١٥٥
الفصل الأول	
علم التنظيم	١٥٦
تطبيق مبادىء وقوانين علم التنظيم فى اصلاح الجهاز الادارى فى الدولة	١٦١

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى	
علم الادارة العامة فى أمريكا وعلم الادارة فى فرنسا	١٦٧
الفصل الثالث	
العلاقة بين علم التنظيم وعلم الادارة العامة وعلم الادارة	
علم واحد أم علوم مختلفة	١٧٦
المبحث الأول : تحديد موضوعات البحث	١٧٧
المبحث الثانى : علم واحد أم علوم مختلفة متعددة	١٨٦
الباب الثالث	
المبادىء الأساسية فى التنظيم الادارى	١٨٩
الفصل الاول	
الفصل بين الادارة السياسية	١٩٠
المبحث الأول : العلاقة بين الادارة والسياسة بوجه عام	١٩١
المبحث الثانى : الفصل بين الادارة والسياسة	١٩٨
تمهيد : الفصل بين السلطات والفصل بين الادارة والسياسة	١٩٨
المطلب الأول : الفصل بين الادارة والسياسة	٢٠١
المطلب الثانى : تطبيقات مبدأ الفصل بين الادارة والسياسة	٢٠٤
أولا : تطبيق مبدأ الفصل بين الادارة والسياسة فى بعض دول العالم الحديث	٢٠٥

الموضوع	الصفحة
الوضع فى انجلترا ٢٠٥ ـ الوضع فى فرنسا ٢٠٨ ـ الوضع فى أمريكا ٢١١	
ثانيا : تطبيق مبدأ الفصل بين الادارة والسياسة فى مصر	٢١٥
اشتراك الموظفين فى عضوية الاتحاد الاشتراكى	٢١٧
الجمع بين الوظيفة العامة وبين عضوية مجلس الشعب	٢٢٥
الفصل الثانى	
وحدة سلطة القيادة	٢٣٥
مبحث تمهيدى : وظائف القيادة بوجه عام	٢٣٥
المبحث الأول : وظائف سلطة القيادة	٢٤٠
المبحث الثانى : تحديد سلطة القيادة ووحدة هذه السلطة	٢٤٦
الفصل الثالث	
وحدة الرئاسة الادارية	٢٥٢
المبحث الأول : وحدة الرئاسة الادارية	٢٥٢
المبحث الثانى : عدم التركيز الادارى	٢٥٥
المطلب الأول نظرية التفويض بالسلطة فى القانون العام	٢٦٠
المطلب الثانى : التفويض بالسلطة بالنسبة للاختصاصات الادارية	٢٦٤
الفصل الرابع	
تعدد السلطات الادارية	٢٦٨
المبحث الأول : اللامركزية الادارية . المبدأ العام	٢٦٨
المطلب الأول : تحديد المقصود بالمركزية واللامركزية الادارية	٢٧٠
المطلب الثانى : عناصر اللامركزية الادارية	٢٧١

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : أنواع اللامركزية الادارية	٢٧٩
المبحث الثانى : اللامركزية المحلية والحكم المحلى	٢٨٢
المبحث الثالث : اللامركزية المرفقية	٢٨٥
أولا : تحديد وتعريف اللامركزية المرفقية	٢٨٥
ثانياً : مزايا وعيوب اللامركزيه المرفقية	٢٨٦
ثالثاً : الصورة العامة للامركزية المرفقه فى فرنسا: المؤسسات العامة	٢٨٧
رابعاً : أنواع المؤسسات العامة	٢٩٠
١ ـ المؤسسات العامة الادارية	٢٩٠
٢ ـ المؤسسا العامة الصناعية والتجارية	١٢٩
٣ ـ المؤسسات العامة المهنية	٢٩٣
خامساً : النظرية العامة للمؤسسات العامة	٢٩٤
الباب الرابع	
تنظيم سلطه القيادة	٢٩٧
الفصل الاول	
تحديد سلطة القيـــادة بوجه عام	٢٩٨
الفصل الثانى	
تحديد وتنظيم سلطة القيادة فى فرنسا وانجلترا وأمريكا	٣٠٢
أولا : تحديد وتنظيم سلطة القيادة فى فرنسا	٣٠٢
ثانياً : تحديد وتنظيم سلطة القيادة فى انجلترا	٣٠٩
ثالثاً : تحديد وتنظيم سلطة رئيس الولايات المتحده الأمريكية	٣١٩

صفحة

الفصل الثالث

تحديد وتنظيم سلطة القيادة فى مصر ٣٢٤

المبحث الأول : تحديد سلطة القياده ٣٢٤

المبحث الثانى : تنظيم سلطة القياده ٣٣٢

المطلب الأول : تنظيم رئاسة الجمهورية ٣٣٤

أولا : المجالس القومية المتخصصة ٣٣٥

١ ـ طبيعة المجالس القومية المتخصصة ووظيفتها وتكوينها ٣٤٠

٢ ـ اختصاصات المجالس ٣٤٢

ثانيا : المجلس الأعلى لأستخدامات الطاقة النووية ٣٥٠

ثالثا : وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ٣٥٢

المطلب الثانى : تنظيم رئاسة مجلس الوزراء ٣٥٤

أولا : جهاز رئاسة مجلس الوزراء ٣٥٤

ثانياً : وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ٣٥٦

ثالثاً : اللجان الوزارية ٣٥٧

المبحث الثالث : نظرة عامة فى تنظيم سلطة القياده فى مصر ٣٥٨

الباب الخامس

تنظيم السلطة الادارية ٣٦٧

فصل تمهيدى

أساس توزيع الاختصاص وشكل الاقسام الادارية ٣٦٧

المبحث الأول : الأساس الذى يقوم عليه توزيع الاختصاصات الادارية ٣٦٨

الموضوع	الصفحة
المبحث الثانى : شكل الأقسام الادارية	٣٧٢
الفصل الاول	
الوزارات والوزراء	٣٧٦
المبحث الأول : الوزارات فى دول العالم بوجه عام	٣٧٦
المطلب الأول : انشاء الوزارات وتنظيم العلاقة بينها	
المطلب الثانى : التنظيم الداخلى للوزارات	٣٨٥
المطلب الثالث : الوزراء ومعاونوهم	٣٠٩
المبحث الثانى : الوزارات والوزراء فى مصر	٣٩٢
المطلب الأول : إنشاء الوزارات	٣٩٤
المطلب الثانى : تنظيم الوزارات	٣٩٧
أولا : الغرض من انشاء الوزارات وعدد الوزارات	٣٩٨
تقديرنا لوضع الوزارات فى مصر	٤٠٤
ثانياً : أهداف الوزارات وتكوينها	٤١٠
تنظيم وزارة البترول ٤٠٧ — تنظيم وزارة النقل والمواصلات	
تنظيم وزارة الرى ٤١٠	٤١
المطلب الثالث : الوزراء	٤١٥
الفصل الثانى	
تنظيم السلطة الادارية المرفقية	
المؤسسات العامة والهيئات العامة	٤٢١
المبحث الأول : النظم القانونية التى طبقت على الأجهزه التى انشئت لاداره المرافق العامة والمشروعات العامة منذ قيام الثوره	٤٢٣

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : المجلس الدائم الانتاج القومى	٤٢٤
المطلب الثانى : المؤسسة الاقتصادية	٤٢٨
المطلب الثالث : مشروع السد العالى	٤٣٢
المطلب الرابع : المؤسسات العامة والهيئات العامة ونظامها القانونى	٤٣٤
أولا : نظام المؤسسات العامة فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧	٤٣٦
ثانياً : نظام المؤسسات العامة والهيئات العامة فى القانونين رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٣	٤٣٨
ثالثاً : نظام المؤسسات العامة فى القانونين رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٧١	٤٤٣
رابعاً : الغاء المؤسسات العامة	٤٥١
المبحث الثانى : تقييم النظم القانونية التى طبقت على الأجهزة التى انشئت لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيه منذ قيام الثورة إلى الآن	٤٥٧
الفصل الثالث	
تنظيم السلطه الادارية المحليه	٤٧٥
المبحث الأول : تنظيم السلطة الادارية المحلية بوجه عام	٤٧٦
المطلب الأول : ترتيب درجات الوحدات الادارية المحليه وحجمها وتحديد عددها	٤٧٦
المطلب الثانى : تحديد إختصاصات السلطه المحليه	٤٨٤
١ — المبدأ العام خصوصية الغرض	٤٨٤
٢ — توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية	٤٨٦

الموضوع	الصفحه
٣ ـ طريقه تحديد اختصاصات السلطات المحليه	٤٨٩
٤ ـ توزيع الاختصاصات بين أعضاء السلطه الادارية المحليه	٤٩٢
المبحث الثانى : تنظيم السلطات الادارية المحليه فى مصر	٤٩٧
المطلب الأول: نشأة وتطور نظام مجالس المديريات ومجالس المدن والقرى	٤٩٨
المطلب الثانى : نظام الاداره المحليه طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنه ١٩٦٠	٥٠٣
المطلب الثالث : نظام الحكم المحلى فى القانون رقم ٥٧ لسنه ١٩٧١	٥٠٥
المطلب الرابع نظام الحكم المحلى فى القانون رقم ٥٢ لسنه ١٩٧٥	٥٠٧
نظرة عامة فى النظم المحلية فى مصر	٥١٢
الباب السادس	
تنظيم شئون الوظائف والموظفين	٥١٧
الفصل الأول	
الأسس التى تقوم عليها سياسة الوظائف العامة	٥١٨
المبحث الأول : طبيعة الوظيفة العامة أو الفكرة الأساسية التى تقوم عليها سياسة الوظائف العامة	٥١٩
المطلب الأول : طبيعة الوظيفة العامة والفكرة الأساسية التى تقوم عليها سياسة الوظائف العامة فى فرنسا ودول أوربا بوجه عام	٥٢٠
المطلب الثانى : طبيعة الوظيفة العامة أو الفكرة الأساسية التى تقوم عليها سياسة الوظائف العامة فى أمريكا	٥٢٥

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : طبيعة الوظيفة العامة أو الفكرة الأساسية التى تقوم عليها سياسة الوظائف فى مصر	٥٣٦
أولا : طبيعة الوظيفة العامة أو الفكرة الأساسية التى تقوم عليها سياسة الوظائف العامة فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١	٣٨،
ثانياً : طبيعة الوظيفة العامة أو الفكرة الأساسية التى تقوم عليها سياسة الوظائف العامة فى ظل قانونى نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ورقم ٥٨ لسنة ١٩٧١	٥٤٠
المبحث الثانى : ترتيب الوظائف العامة	٥٤٧
المطلب الأول : نظام ترتيب الوظائف فى أمريكا	٥٥٣
المطلب الثانى : ترتيب الوظائف فى انجلترا وفرنسا	٥٥٧
المطلب الثالث : مقارنة نظم ترتيب الوظائف فى كل من أمريكا وانجلترا وفرنسا	٥٦١
المطلب الرابع : ترتيب الوظائف فى مصر	٥٧٠
أولا : مبدأ ترتيب الوظائف والهدف المقصود من تقريره	٥٧١
ثانياً : نظام ترتيب الوظائف	٥٧٢
ثالثاً : السلطات المختصة بتنفيذ عمليات ترتيب الوظائف	٥٧٩
رابعاً : تقدير نظام ترتيب الوظائف	٥٨٠
مقترحاتنا فى شأن ترتيب الوظائف فى مصر	٥٩٧

الموضوع صفحة

الفصل الثانى

سياسة الوظائف العامة وتطبيقاتها

تمهيد ٦٠٣

المبحث الأول : وحدة أو تعدد الوظيفة : الجمع أو عد الجمع من الوظيفة وغير من الأعمال ٦٠٥

المطلب الأول : النصوص والأحكام التى تقرر مبدأ وحدة الوظيفة ٦٠٨

أولا : النصوص والأحكام التى تعتبر الجمع بين الوظيفة وعمل آخر جريمة تاديبية ٦٠٨

ثانياً : النصوص والأحكام التى تقرر عدم الجمع بين الوظيفة وبين الأعمال الأخرى باعتبار ذلك سياسة وظيفية عامة ٦١٥

١ — قانون الوظيفة الواحدة رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ٦١٥

المطلب الثانى : النصوص والأحكام التى تجيز الجمع بين الوظيفة وبين أعمال أخرى غيرها ٦١٩

أولا : النصوص والأحكام التى تجيز منح الموظف أجوراً إضافية ٦١٩

ثانياً : الندب والإعارة والتعيين فى غير الوظيفة الأصلية ٦٢٤

المطلب الثالث : تحديد سياسة الوظائف العامة فيما يتعلق بوحدة الوظيفة أو تعددها ٦٣٠

أولا : الحقائق المادية والتنظيمية والقانونية فيما يتعلق بالجمع بين عمل الوظيفة وغيره من الأعمال ٦٣٠

ثانياً : تحديد السياسة التى ترى انتهاجها فيما يتعلق بوحدة الوظيفة أو تعددها ٦٤

الموضوع	صفحة
المبحث الثانى : الحقوق الوظيفية	٦٤٨
المطلب الأول : سياسة المرتبات والأجور	٥٤٨
المطلب الثانى : سياسة الترقيات والعلاوات	٦٥٥
المبحث الثالث : التأديب والفصل الإدارى	٦٧٣
المطلب الأول : طبيعة النظام التأديبى أو القانون التأديبى	٦٧٤
المطلب الثانى : تحديد الجريمة التأديبية والعقوبة التأديبية	٦٧٧
أولا : الجريمة التأديبية	٦٧٧
ثانياً : العقوبة التأديبية	٦٧٩
المطلب الثالث : سياسة الفصل الإدارى	٦٨٣
المطلب الرابع : الفصل الإدارى فى الدستور وفى قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالى	٦٩٢